تحسين حلبي

واشنطن وباريس والعودة لاقتسام المستعمرات

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ سنوات عديدة تنتهج سياسة تسعى بوساطتها إلى توظيف دول وجيوش ومجموعات مسلحة بعمليات إرهابية للمحافظة على مصالحها الاستعمارية وتوسيعها في أي منطقة لأنها لا تريد أن يتولد أي فراغ في أي بقعة في العالم فتملؤه دول وعلاقات أخرى مع أطراف مناهضة لهيمنتها بل تحاول أن تتجنب خوض معارك مباشرة مع المناهضين لهيمنتها بعد هزائمها في أفغانستان والعراق وسورية.

هذا ما تحاول تنفيذه الآن لتوظيف عدد من الدول الإفريقية التي أنشأت فيما بينها تجمعاً للتعاون الإقليمي الاقتصادي باسم دول «إكواس» الذي يضم ١٥ دولة إفريقية، فقد طلب وزير الخارجية الأميركي توني بلينكين من دول «إكواس» أن تسارع إلى تدخل عسكري مباشر بقواتها ضد القيادة التي استلمت الحكم في النيجر واعتقلت رئيس الدولة السابق المتعاون مع باريس، وبهذا الشكل تريد الإدارة الأميركية استخدام جيوش هذه الدول لإعادة النيجر إلى الوضع الذي يسيطر عليه النفوذ الفرنسي والأميركي، وربما يلاحظ الكثيرون أن اقتسام المستعمرات بين الدول الاستعمارية الكبرى التقليدية منذ الحرب العالمية الأولى ما زال ساري المفعول عند هذه الدول الامبريالية رغم تحرر الشعوب في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، فالولايات المتحدة يهمها أن تحافظ فرنسا على نفوذها في مستعمراتها السابقة ولذلك وحد الغرب سياسته للوقوف ضد تغيير النظام في النيجير التي ينتشر في أراضيها جنود فرنسيون وأميركيون باسم المحافظة على نظام الحكم فيها واستمرار السيطرة على مصادر ثرواتها الإستراتيجية وأهمها اليورانيوم ومنع استقلالها وسيادة قرارها. وفي هايتي في أميركا الجنوبية تحاول واشنطن الآن ترتيب اتخاذ قرار باسم مجلس الأمن الدولي لإرسال قوات متعددة الجنسيات بقيادة الجيش الأميركي للسيطرة على الوضع في البلاد بعد اغتيال رئيس هايتي قبل سنتين، وطلبت واشنطن من كينيا الدولة الإفريقية أن ترسل قوات للمشاركة في التدخل لمصلحة الولايات المتحدة لأن دول أميركا اللاتينية قد لا يسمح معظمها وربما جميعها بالتدخل العسكري المباشر ضد دولة أميركية لاتينية لمصلحة الولايات المتحدة.

هذا يعني أن الدول الاستعمارية الكبرى السابقة تحاول الآن إعادة سيطرتها بطرق جديدة على مستعمراتها ذاتها التي ناضل شعوبها للتحرر من قيود واستعباد الاستعمار لها، ويلاحظ الجميع أن فرنسا حولت إفريقيا إلى ساحة انتشار لقواتها باسم الحماية واستعادة مصالحها فيها، ولا ننسى أن هايتي كانت مستعمرة فرنسية يوم تقاسمت بريطانيا وفرنسا بعض المستعمرات في أميركا الجنوبية مع الاستعمار الإسباني والأميركي في القرن السادس عشر والسابع عشر.

بالمقابل تحاول الدول والأحزاب الثورية في إفريقيا وأميركا اللاتينية التصدي لهذه السياسة الاستعمارية – الامبريالية القديمة – الجديدة بالاستناد إلى الحصول على الدعم والإسناد من الدول الكبرى والإقليمية المناهضة للهيمنة الأميركية والغربية، فثمة دول كثيرة في مختلف القارات تقيم علاقات تعاون ودفاع مع روسيا والصين وإيران وفنزويلا والبرازيل وجنوب إفريقية وغيرها من الدول لكي تدافع عن استقلال قرارها وتتصدى لمحاولات الغرب الهادفة إلى مصادرة قرارها الوطني الذي يصون مصلحة شعوبها، وهذا ما يحاول شعب النيجير وقواه الثورية السعي إليه بدعم روسي وصيني بل أيضاً بدعم من عدد من دول إفريقية أيضا، فقد أعلنت حكومتا مالي وبوركينا فاسو، وهما أعضاء في منظمة «إكواس» أنهما لن يسمحا بأي تدخل عسكري تقوم به هذه المنظمة الإقليمية وسوف تصطف مالي وبوركينا فاسو إلى جانب النيجير ضد كل من يتدخل عسكرياً في النيجير، وبهذا الشكل ستواجه باريس وواشنطن انقساماً داخل هذه المنظمة الاقتصادية الإقليمية التي تريد واشنطن تحويلها إلى منظمة عسكرية إفريقية إقليمية تعمل في خدمة المصالح الأميركية والفرنسية، وتشن الحروب ضد شعوب بعضها بعضاً.

تتبع واشنطن وباريس ولندن في تطبيق سياستها هذه وسيلة، الرشوة المالية لبعض القادة والمتنفذين في دول إفريقيا، لكي يبقوا حراساً لخدمة مصالح الامبريالية الاستعمار، وهذا ما يدل على أن الحروب الثورية ضد القوى الاستعمارية لم تتوقف منذ أكثر من قرن لأن الدول الاستعمارية حافظت على قوتها وقدراتها الحربية لإرهاب الشعوب والقوى الثورية، وهذا ما تحاول القيام به الآن بوساطة نشر النزاعات والحروب الداخلية والخارجية بين الدول في العالم كله، لكن الدول الاستعمارية رغم سياسة الإرهاب هذه لا تزال تتعرض للهزائم حتى حين تتدخل عسكرياً ضد الدول الأخرى، وهذا ما حدث لواشنطن في أفغانستان والعراق وسورية وفنزويلا، ولفرنسا في النيجير وبوركينا فاسو ومالي وغيرها من الدول الإفريقية، فالعالم أصبح ينقسم الآن بين دول استعمارية تريد استعادة مصالحها الاستعمارية، وبين دول تتصدى لهذه السياسة بكل وسائلها وبشكل تزداد فيه وحدة هذه الدول في أهدافها ومساندتها لبعضها بعضاً وفي ظل ظاهرة أصبحت فيها بعض القوى الإقليمية مثل إيران وكوريا الديمقراطية قادرة على تقديم الدعم للدول الصغيرة والفقيرة في كفاحها ضد الاستعمار إلى جانب الدعم الذي تقدمه روسيا والصين لهذه الدول.

تزايد إصابات الجرب في «مخيم المحمودلي» للنازحين بريف الطبقة

ازدادت أعداد الإصابات بأمراض الجرب في «مخيم المحمودلي» للنازحين بريف مدينة الطبقة غرب الرقة الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» بسبب النقص الحاد في الأدوية وعدم تلقي المخيم دعماً بالسلال الغذائية والنظافة على مدار ٥ أشهر.

وأكد مسؤول النقطة الطبية في المخيم ويدعى عدنان صالح موسى في تصريح نقلته وكالة «نورث برس» الكردية أمس أن «أعداد الإصابات بالجرب تضاعفت خلال الشهر الماضي، بالإضافة لانتشار الأمراض والأوبئة قياساً بما قبله».

وسبق أن حذرت جهات إدارية في المخيم في منتصف حزيران الماضي، من كارثة وبائية بين النازحين خلال الفترة القادمة، بعد تسجيل إصابات بـ«الجرب».

وقال موسى: إن النقطة الطبية تعاملت مع ٦ حالات في حزيران الماضي، فيما استقبلت في تموز ١٢ حالة.

وتعاني النقطة الطبية نقصاً شديداً في الأدوية والعلاجات، الأمر الذي يجعل استقبال حالات الجرب «من دون فائدة»، حسب موسى الذي أشار إلى أن هناك حالات توجهت لمراكز طبية أخرى، وليس هناك إحصاء دقيق للأرقام.

وأوضح موسى، أن مشكلات سوء التغذية، والتهابات الأمعاء، والإسهالات كثيرة جداً، حيث استقبلوا أكثر من مئتي حالة خلال الشهرين الماضيين.

بدورها عزت إحدى الإداريات بالمخيم وتدعى سهام العقلة كثرة الأمراض وانتشار الأوبئة، في تصريح مماثل، لعدم تلقي المخيم دعماً بالسلال الغذائية والنظافة على مدار ٥ أشهر.

وأضافت: إن هذا الحرمان والنقص الحاد في الأدوية، فاقم الوضع الصحي سوءاً وتسبب بأوضاع إنسانية صعبة للغاية، إذ تُضاف قلة فرص العمل لمعاناة النازحين ومشكلاتهم.

وكالات

مسؤولة أممية: تقاعس كندا بإعادة رعاياها من مخيمات «قسد» بمثابة حكم عليهم بالسجن المؤبد

أذربيجان تستعيد ١٦ مواطناً لها من جرابلس المحتلة من تركيا

أعلنت أذربيجان، أمس استعادة ١٦ مواطناً كانوا محتجزين في سجن بقرية في مدينة جرابلس بريف حلب الشرقي والمحتلة من قبل قوات الاحتلال التركي وفصائلها، في حين اعتبرت مسؤولة في الأمم المتحدة أن تقاعس كندا بإعادة رعاياها من مخيمات شمال شرقي سورية التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» هو بمثابة حكم عليهم بـ«السجن المؤبد»، متهمةً أوتاوا بالازدواجية.

مسؤولة في الأمم المتحدة اعتبرت تقاعس كندا بإعادة رعاياها من مخيمات شمال شرق سورية بمثابة حكم عليهم بـ«السجن المؤبد» متهمةً أوتاوا بالازدواجية (عن الانترنت – أرشيف)

وذكر موقع «بلدي نيوز» الالكتروني المعارض أن وزارة خارجية أذربيجان، أصدرت بياناً أمس أعلنت من خلاله استعادة ١٦ مواطناً كانوا محتجزين في سجن قرب قرية العمارنة بمدينة جرابلس بريف حلب الشرقي، شمال سورية.

ومدينة جرابلس ومحيطها محتلان من قبل جيش الاحتلال التركي والفصائل الموالية له، إضافة إلى العديد من المدن والبلدات والقرى في شمال سورية.

وحسب بيان وزارة خارجية أذربيجان، فإن من بين المُرحّلين ثلاث نساء و١٣ طفلاً بينهم طفل يتيم فقد كلا والديه.

وأوضحت أن عملية الاستعادة جاءت بالتنسيق بين حكومة أذربيجان والحكومة التركية، إذ خضع المرحلون لدى عودتهم لفحص طبي ونفسي أولي كما حصلوا على المساعدات اللازمة، وشهادة عودة إلى أذربيجان، وبطاقات طيران لتدبر شؤون رحلة العودة.

وتعهد بيان الوزارة الذي لم يأت على ذكر أسباب احتجاز هؤلاء الرعايا من قبل الاحتلال التركي وفصائله، بأن الحكومة متكفلة بأمور دمجهم وإعادة تأهيلهم.

وأكدت الوزارة حماية حكومة بلدها لحقوق مواطنيها وحرياتهم بما ينسجم مع القوانين المحلية والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها أذربيجان.

وذكر الموقع الإلكتروني أن عدد الأذربيجانيين في سورية حالياً يقدر بنحو ٢٠٠-٣٠٠ شخص، وأشار إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية، تم ترحيل ٤٠٩ مواطنين أذريين، بينهم ٣٨٠ طفلاً، و٢٩ امرأة من سورية والعراق إلى بلدهم.

على خط موازٍ اعتبرت المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، فيونوالا ني أولين أن تقاعس كندا في إعادة رعاياها من مخيمات شمال شرق سورية التي تسيطر عليها «قسد» وتحتوي عوائل مسلحي تنظيم داعش الإرهابي هو بمثابة حكم عليهم بـ«السجن المؤبد»، وذلك حسبما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية.

وذكرت الوكالة أن المسؤولة الأممية أشارت في مقابلة مع شبكة سي بي سي التلفزيونية الكندية، إلى ما وصفته «الواقع المزري» للسجون والمخيمات التي تحوي عناصر وعوائل تنظيم داعش.

وقالت ني أولين، إن كندا تعرض حياة مواطنيها للخطر من خلال عدم المساعدة في إعادتهم من السجون في سورية، مشددة على أنه من غير المعقول أن تترك أي دولة، بما في ذلك كندا، أطفالها الضعفاء في هذه المخيمات لمدة قصيرة، ولو ليوم واحد».

واتهمت الحكومة الكندية بالازدواجية، لأن أفعالها ضد رعاياها في سورية تقلل من قيمة الجهود الأخرى على المسرح الدولي.

وأضافت: «كندا هي الدولة الرائدة في جدول أعمال الأطفال في النزاع المسلح في الأمم المتحدة، ولكن في الواقع تبدو هذه الكلمات جوفاء عندما تخبر الدول الأخرى أن تعتني بأطفالها في نزاعات أخرى ولا تقوم بالمثل».

وبينما تواجه الحكومة الكندية، دعوى قضائية أمام محكمة فيدرالية رفعتها أسر المواطنين المحتجزين في مخيمات «قسد»، لكن هذه الحكومة ترى أنه ليس من حق المواطن أن يتوقع من الحكومة اتخاذ إجراءات استثنائية وتعريض المسؤولين للخطر لإنقاذهم وإعادتهم إذا واجهوا مشكلات في الخارج.

وأول من أمس اعتبرت المحامية الفرنسية ماري دوزي، أن إنشاء ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد»، محكمة لمقاضاة مسلحي داعش المحتجزين لديها «أمر غير واقعي»، مشككة بجدوى تلك المحاكمة المعلن عنها.

وقالت دوزي وفق شبكة «شام» الاخبارية المعارضة، إن الأحكام الصادرة عن «الإدارة الذاتية» لن تكون ذات قيمة على المستوى الدولي، لأنها «ليست دولة ذات سيادة»، ولفتت إلى أن «الإدارة الذاتية» تستطيع محاكمة السجناء الأجانب، لكن أحكامها لن تكون لها قيمة خارج مناطق سيطرتها.

واستبعدت دوزي، وهي محامية عوائل مسلحي داعش تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مسلحي داعش، لعدم وجود نص حول تشكيل مثل هذه المحكمة، كما أن مناطق شمال وشرق سورية لا تصلح لإنشاء محكمة دولية فيها بسبب «التهديدات الأمنية».

وسبق أن أصدرت ما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» في الـ ١٠ من حزيران الماضي بياناً تضمن الكشف عن قرار البدء بمحاكمة مسلحي داعش الأجانب المحتجزين لديها، واعتبرت أن ذلك نتيجة عدم تلبية المجتمع الدولي لمناشداتها للدول لاستلام مواطنيها المحتجزين.

وكالات

عبر انتخابات شكلية

إعادة تعيين جاموس رئيساً لـ«هيئة التفاوض» المعارضة

ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن «هيئة التفاوض»، أعلنت في اجتماعها الدوري أمس «إعادة انتخاب» بدر جاموس رئيساً لما يسمى «هيئة التفاوض» المعارضة لدورة ثانية، بعدما كانت الدورة الأولى في ١٢ حزيران من العام الماضي، حيث تم «انتخابه» خلفاً للمدعو أنس العبدة الذي «ترأس الهيئة دورتين متتاليتين أيضاً».

وجاء تعيين جاموس خلال اجتماع عقدته «الهيئة» في مدينة الراعي المحتلة قرب الحدود التركية– السورية في ريف حلب الشمالي.

وأقرت شبكة «شام» الإخبارية المعارضة بأنه في العام الماضي كشفت ما سمته عدة «أطراف سياسية» أن «عملية تعين» جاموس خلفاً للعبدة تمت بـ«انتخابات شكلية»، وأن الأمر محضّر منذ عدة أشهر، وفق سياسة «تبادل الكراسي والطرابيش» بين عدد من الكتل الممثلة للمعارضة.

واعتبر أحد الشخصيات المعارضة أن كثرة الأخطاء التي وقعت بها «المعارضة المفككة»، هو الذي أوصلها إلى اتباع أساليب تبادل الأدوار في المناصب و«تبادل الطرابيش» كما يسميه البعض، بانتخابات شكلية صورية، تديرها شخصيات باتت حاضرة في كل كيان.

وجاموس هو عضو الهيئة السياسية لـ«الائتلاف» الذي تشكل في عام ٢٠١٢ ويهيمن عليه «الإخوان المسلمين» بدعم من الإدارة التركية ومشيخة قطر ويتخذ من الأراضي التركية مقراً له.

وارتكب «الإخوان المسلمين» جرائم فظيعة في سورية في ثمانينيات القرن الماضي وشكلوا تنظيمات إرهابية منذ اندلاع الأزمة في سورية قبل أكثر من ١٢ عاماً وذلك لمقاتلة الجيش العربي السوري والاعتداء على المدنيين وتدمير المدن والبلدات والقرى والمؤسسات الحكومية.

وكانت «هيئة التفاوض» تتخذ من العاصمة السعودية الرياض مقراً لها وباتت الإدارة التركية التي يترأسها رجب طيب أردوغان تسيطر عليها وعلى قراراتها بعد خلافات بينه وبين الرياض قبل أكثر من عامين ونصف العام، على حين ضيقت الأخيرة على «الهيئة»، وانتقل معظم أعضائها إلى أحضان الإدارة التركية.

ويرى مراقبون أن «هيئة التفاوض» بكل مكوناتها، التي يعد «الائتلاف» أحدها، مسلوبة القرار من الإدارة التركية، وبالتالي ما جرى هو عملية «إعادة تعين» من قبل الأخيرة لرئيس «الهيئة».

وكالات

وفاة ٧ لاجئين في غابات بلغاريا خلال أسبوع

بيروت: عصابات تخطف سوريين على الحدود بعد استدراجهم عبر «تيك توك»

ازدياد عدد الوفيات بين اللاجئين السوريين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طرق التهريب (عن الانترنت – أرشيف)

حذرت السلطات اللبنانية من تعرض السوريين الموجودين في لبنان لعمليات خطف على الحدود مع سورية من قبل عصابات تستدرج ضحاياها عبر طرق مختلفة منها مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بهدف طلب فدية مقابل إطلاق سراحهم، وذلك بالتزامن مع ازدياد عدد الوفيات بين اللاجئين السوريين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طرق التهريب.

وأعلنت قوى الأمن الداخلي اللبناني في بيان لها على موقع «فيسبوك» نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أمس، عن تعرض العديد من السوريين في لبنان لعمليات خطف على الحدود.

وقالت قوى الأمن في بيانها: «تعرض في الآونة الأخيرة العديد من السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية لعمليات خطف على الحدود السورية–اللبنانية»، مشيرة إلى أن الخاطفين يطالبون «بالحصول على فدية مالية من ذويهم مقابل تحريرهم، إضافة إلى تعرضهم للضرب والتعذيب، ومنهم من لقي حتفه على أيديهم، وقد سبق وتابعت شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي هذا الملف، وأوقفت بتواريخ سابقة أفراد شبكات وعصابات ينفّذون هذه العمليات».

وأضاف البيان: تبيّن لشعبة المعلومات أن أفراد شبكات الخطف المذكورة يستدرجون ضحاياهم من السوريين إلى الحدود اللبنانية–السورية بعدة طرق منها على سبيل المثال صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تطبيق «تيك توك».

وأشار البيان إلى أنه يتم إنشاء حسابات وهمية تستخدم في عمليات الاستدراج، يتم خلالها إيهامهم بإمكانية تزويدهم بتأشيرات دخول إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويُطلب منهم التوجه إلى الحدود اللبنانية–السورية لختم جوازات السفر، وبوصولهم إلى منطقة البقاع يتم خطفهم ونقلهم إلى الداخل السوري، وطلب فدية مالية من ذويهم مقابل تحريرهم.

وأوضح البيان أن عمليات الخطف تتم من خلال «التهريب عبر المعابر غير الشرعية من وإلى الداخل اللبناني، بحيث يقوم أفراد شبكة الخطف بإيهام ضحاياهم بإمكانية تأمين عملية تهريبهم بطريقة غير شرعية مقابل مبلغ مالي، وعند وصولهم إلى الحدود اللبنانية–السورية يقومون بابتزازهم وخطفهم وطلب فدية مالية من ذويهم مقابل تحريرهم وعدم تعرضهم للأذية.

وحذرت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية من مغبة الوقوع ضحية استدراجهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما الحساب الوهمي: «@ABOAAZAAM235».

جاء ذلك، في حين شهدت الأيام القليلة الماضية ارتفاع عدد الوفيات بين اللاجئين السوريين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طرق التهريب، تزامناً مع ازدياد تدفق المهاجرين خلال الآونة الأخيرة، وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأشارت المواقع إلى أنها رصدت على مواقع التواصل الاجتماعي، وفاة ٧ سوريين على الأقل خلال الأسبوع الماضي أثناء سلوكهم طرق التهريب البرية إلى أوروبا، مضيفة: إن أغلبهم توفوا في غابات بلغاريا.

وإضافة إلى ارتفاع عدد الوفيات بسبب المرض والتعب وفقدان الطعام والشراب، أكدت صفحات وحسابات مهتمة بنقل أخبار اللاجئين إلى أن هناك عشرات المفقودين لا يزال مصيرهم مجهولاً، حسب المواقع.

وكالات

فصائل أنقرة اعتقلت ١٥ شخصاً بعد أسبوعين على ترحيلهم من تركيا

«النصرة» يبقي على معتقلين لديه في إدلب رغم انتهاء مدة محكوميتهم

في مؤشر جديد إلى مواصلة إجرامه بحق المدنيين المعارضين لسياساته، رفض تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي إخلاء سبيل ٤ سجناء في زنازينه في شمال غرب البلاد رغم انتهاء مدة محكوميتهم، في حين اعتقلت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي ١٥ شخصاً أثناء محاولتهم عبور طريق (m4)، نحو مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» شمال الرقة، بعد ترحيلهم من تركيا.

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصدر وصفته بـ«الخاص» تأكيده أمس، أن ما يسمى «جهاز الأمن العام» التابع لـ«النصرة» رفض إخلاء سبيل المعتقلين الأربعة في سجن إدلب المركزي، رغم انتهاء محكوميتهم وهي ٣ سنوات التي انتهت يوم الجمعة.

وأضاف المصدر: إن المعتقلين هم مدنيون نازحون اعتقلوا في وقت سابق بتهم تتعلق بالتحريض ضد «النصرة» عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وعرف من المعتقلين كل من المدعوين منير الحسن وعدي الراعي، إضافة لاثنين من أهالي مدينة تدمر، وجميعهم يقيمون في قرية الشيخ بحر غرب إدلب، وفق المصدر.

بموازاة ذلك، أكد مصدر في تصريح نقلته «نورث برس» أن ما يسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لميليشيات «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي، اعتقلت فجر أمس ١٥ شخصاً أثناء محاولتهم عبور طريق (m4)، نحو مناطق ما يسمى «الإدارة الذاتية» التي تهيمن عليها «قسد» شمال الرقة، بعد أسبوعين على ترحيلهم من تركيا.

وذكر المصدر أن «الشرطة العسكرية» نقلت المعتقلين إلى سجن تل أبيض شمال الرقة بحجة وجود شبهة أمنية، حيث تم إخلاء سبيل ٦ فيما بقي ٩ شبان معتقلين لديها.

بالمقابل، أقدم مسلحون ينتمون لميليشيا «الجيش الوطني» وتقلهم سيارة نوع «سنتافي» على خطف مواطن يعمل مديراً لشركة إنترنت وسط مدينة الباب المحتلة في ريف حلب الشرقي، وسط إطلاق نار في الهواء قبل أن يلوذوا بالفرار لجهة مجهولة، من دون معرفة أسباب خطفه، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

مواقع إلكترونية معارضة من جهتها ذكرت أن عدداً من سكان المدينة توافدوا إلى دوار السنتر للمطالبة باعتقال الخاطفين وتنديداً بسوء الواقع الأمني في الباب.

وكالات

طالبت بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي

سورية: بقاء الكيان خارج الرقابة الدولية تهديد للسلم والأمن

أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا السفير حسن خضور ضرورة تنفيذ القرار الذي تم اعتماده في مؤتمر المراجعة والتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ والقاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مشدداً على أن رفض إسرائيل جميع المبادرات الداعية إلى هذا الأمر تهديد للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا السفير حسن خضور (عن الانترنت)

وفي بيان سورية أمام اجتماعات الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقدة في فيينا، أشار السفير خضور، وفق وكالة «سانا»، إلى أن جميع الدول العربية أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين لا تزال إسرائيل الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم، ولا تزال جميع أنشطتها وقدراتها النووية خارج أي منظومة رقابية دولية، مشدداً على أن بقاءها بما تمتلكه من قدرات نووية خارج إطار المعاهدة واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها جميع المبادرات الداعية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يهددان توطيد نظام عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، ويعتبران تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

وطالب خضور الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ولاسيما الحائزة أسلحة نووية بتحمّل مسؤولياتها في الضغط على إسرائيل ومطالبتها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار من دون قيد أو شرط، ومن دون مزيد من التأخير والمماطلة، ووضع جميع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانخراط بشكل جدي في المسارات الدولية الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

واعتبر خضور أنه من المؤسف عدم اعتماد مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ وذلك من خلال رفض ثلاث دول لكل المقترحات حول الشرق الأوسط، على الرغم من كل الجهود الكبيرة والمبادرات المهمة التي قدمتها بعض الدول وفي مقدمتها روسيا، لافتاً إلى أن إخفاق مؤتمري المراجعة لعامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢ في اعتماد وثيقة ختامية دونما أي مبررات مقنعة، يبعث على القلق الشديد لأنه يشكل ضربة للجهود الدولية الرامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ويكشف ازدواجية المعايير التي تمارسها بعض الدول.

ودعا خضور إلى أن تتضمن نتائج مؤتمر المراجعة المقبل ولجنته التحضيرية اعتماد قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ كجزء لا يتجزأ من المعاهدة ويتطلب التنفيذ الكامل، مشيراً إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ ومخرجاتها لا تزال سارية في ظل عدم التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية في المؤتمرين الاستعراضيين الأخيرين، وخاصة فيما يتعلق بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

كما دعا السفير خضور إلى تنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي يطالب بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بأسرع وقت ممكن، لكونه يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ويدعم الأمن والسلم الدولي، وإلى العمل على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي، ووقف حالات عدم امتثال دول نووية وغير نووية لأحكام المعاهدة وهو ما يتطلب من مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٦ أن يدعو الدول الأطراف ولاسيما الدول الحائزة أسلحة نووية إلى التوقف عن دعم إسرائيل في تطوير قدراتها النووية، وحظر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، بما يسهم في دفعها إلى الانضمام للمعاهدة كطرف غير حائز أسلحة نووية من دون قيد أو شرط، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور مازن جبور

القربة المثقوبة

تعود الأزمة السورية لتأخذ طابع التعقيد مع استمرار النهج الأميركي في عرقلة أي خطوة باتجاه حلحلتها، ما يجعل من جهود الحل وكأنها تصب في قربة مثقوبة، ما إن تدخلها حتى تخرج منها، عائدة إلى نقطة الصفر، والعودة إلى الصفر في السياسة، يعني المزيد من التعقيد والتشابك.

شهدت المرحلة السابقة منذ مطلع العام الحالي تحولات مهمة على صعيد الحل لملف الأزمة السورية، بدءاً من التقارب العربي مع دمشق، وصولاً إلى الحوار مع تركيا بغية التوصل إلى تفاهمات مهمة تمكّن من عودة العلاقات السورية – التركية، وصولاً إلى التطورات في ملف عودة اللاجئين السوريين، وغيرها من الملفات العالقة ذات الصلة.

مع كل تقدم في حل أي من الملفات السابقة، كان الحضور الأميركي سريعاً وعلنياً في عرقلته، إذ بات من الواضح كبح العرب عن التقدم نحو سورية للمساعدة في حل أزمتها، إذ ترافق التقارب العربي مع دمشق بحضور وزير الخارجية الأميركي لاجتماع مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، والخروج ببيان مشترك حينها، أكدوا فيه على التزامهم بوجود القوات الأميركية غير الشرعية في سورية وعلى التزامهم بالقرار الدولي ٢٢٥٤، ولكن ما لم يفصح عنه البيان صراحة، هو الالتزام بالعقوبات الغربية على سورية.

إن الكبح الأميركي للمسعى العربي الإيجابي تجاه دمشق بدأ يتضح مؤخراً بعد زيارة وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إلى دمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد، إذ يبدو أن الصفدي قد جاء بمطالب سمع جواباً عنها تكرره دمشق دائماً، بأنها لا تسمح لأحد التدخل بشؤونها الداخلية والسيادية، وهذا الموقف السوري منسجم مع تقدير دمشق لتطور الموقف العربي تجاهها، بأن مجرد العودة العربية إليها يعد اعترافاً بالخطأ وهي لا تنتظر اعتذاراً من أحد.

بناء على ما سبق يمكننا التقدير بأن التقارب العربي مع دمشق معطل على الأقل في المرحلة الحالية، بفعل الضغوط الأميركية الغربية على تلك الدول، وهو ما أشار إليه ضمناً وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، عندما عبّر من طهران عن أمل دمشق بألا يخضع العرب للابتزاز الغربي بشأن العلاقة مع سورية.

في جانب متصل، يبدو أن ملف التقارب السوري – التركي بات معطلاً أيضاً، مع تعنت النظام التركي وتمنعه عن الانسحاب من الأراضي السورية التي يحتلها، وهو ما وضعته دمشق شرطاً أساسياً ولازماً لعودة العلاقات مع أنقرة، إذ إن وصف موقف النظام التركي الحالي بالمتعنت جاء في متن البيان الصحفي الذي نشرته الرئاسة السورية على معرفاتها في مواقع التواصل الاجتماعي، حول لقاء مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرنتييف الرئيس بشار الأسد خلال زيارته إلى دمشق الشهر الفائت.

كذلك على صعيد ملف عودة العلاقات مع تركيا، يشير العديد من التقارير الإعلامية إلى ما يمكن وصفه بتبادل مصالح بين النظام التركي والنظام الأميركي، من حيث موافقة أنقرة على نقل مسلحين من ميليشياتها في إدلب ومحيطها إلى الحدود السورية العراقية حيث توجد قوات الاحتلال الأميركية.

بناء على ما سبق يمكننا التقدير بأن ملف عودة العلاقات السورية – التركية، معطل، بفعل التخريب الأميركي، وبفعل تعنت النظام التركي الذي يرفض حتى الآن الانسحاب من الأراضي السورية التي يحتلها، ويبقى الأمر منوطاً بدور كل من روسيا وإيران في الضغط على النظام التركي لاتخاذ خطوات إيجابية في هذا الملف، ويمكن أن تتضح نتائج ذلك في اجتماع أستانا القادم.

يترافق مع سبق، مع تحركات عسكرية أميركية في شرق سورية انطلاقاً من مثلث الحدود السورية – العراقية – الأردنية، وصولاً إلى الحدود السورية – العراقية – التركية، ويتزامن ذلك مع تحركات للبحرية الأميركية باتجاه الشرق الأوسط وتدعيم لقوات واشنطن المنتشرة في المنطقة، الأمر الذي يثير الكثير من الهواجس ويجعل المنطقة تغلي على المرجل الأميركي، الذي يزداد استعاراً مع تضييق الخناق الروسي على كييف، ما يثير القلق من خطة «ب» الأميركية في سورية للتخفيف عن أوكرانيا.

كل ما سبق يجعل من ملف حل الأزمة السورية قربة مثقوبة، ما إن تصب فيها جهود الحل، حتى تخرج منها عبر الثقب الذي صنعته واشنطن وتعمل على توسيعه.

قللت من أهمية إرساله مسلحين إلى مناطق هيمنة «قسد»

مصادر لـ«الوطن»: صعوبات جمّة دون وصل الاحتلال الأميركي التنف بالبوكمال

حلب- خالد زنكلو

كشفت مصادر ميدانية مطلعة عما يدور في مناطق شرق سورية عن صعوبات شتى تعترض مخططات ومساعي الاحتلال الأميركي التحرك عسكرياً على الأرض لوصل قاعدته العسكرية غير الشرعية في منطقة التنف، عند مثلث الحدود السورية مع الأردن والعراق، بمناطق دير الزور وبمدينة البوكمال التي تحوي معبر القائم الحدودي الوحيد الذي يربط سورية بالعراق، في وقت قللت المصادر من أهمية الأنباء المتداولة حول إرسال الاحتلال الأميركي مجموعات من المسلحين دربتهم في هذه القاعدة إلى مناطق هيمنة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» شرقي نهر الفرات.

وأكدت المصادر لـ«الوطن» أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدرك جيداً خطورة أي مغامرة عسكرية لتوسيع نفوذ قوات احتلالها في الشرق السوري، لأن من شأن ذلك أن يجعل وجودها العسكري في المنطقة مكلفاً مادياً وبشرياً، على الرغم من حاجة بايدن لنصر عسكري ومعنوي عبر تغيير خريطة السيطرة في منطقة حيوية لكل من روسيا وإيران، لزيادة حظوظ فوزه في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة مطلع تشرين الثاني العام المقبل، كمرشح عن الحزب الديمقراطي.

ولذلك، وبحسب المصادر، تستبعد واشنطن أي تدخلات لجيش احتلالها على الأرض إلا عن طريق حلفاء محليين لتجنب خسائر بشرية، وهو ما لا يمكن تحقيقه بشكل عملياتي، إذ تفصل مسافة ١٢٠ كيلو متراً منطقة التنف عن البوكمال لجهة الشمال الشرقي، وفي عمق البادية السورية شاسعة الامتداد، والتي بمقدورها ابتلاع أي تحرك لميليشيات واشنطن، بوجود أي مقاومة، ولو بتغطية جوية من قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده، ناهيك عن استعداد سلاح الجو الروسي لأي مواجهة تضرب عرض الحائط بتفاهمات «عدم الصدام» القائمة حالياً بين الطرفين فوق الأجواء السورية، وهو ما أفصح عنه الرئيس الروسي صراحة.

المصادر لفتت إلى أهمية تصريح وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه في طهران الأربعاء الماضي مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، عندما طالب الاحتلال الأميركي بالانسحاب من سورية قبل أن يجبر على ذلك، وهذا يعني أن الجيش العربي السوري وحلفاءه لن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال أي تحرك عسكري لجيش الاحتلال على الأراضي السورية.

وأشارت إلى الرسائل المقلقة لواشنطن التي وجهها اقتتال «قسد» مع «مجلس دير الزور العسكري» أخيراً، والذي كشف عن حجم الخلافات العميقة بين القبائل العربية والميليشيات، جراء تهميش الأولى في مناطق انتشارها ومصادرة أي قرار لها داخل القيادة العامة التي تضم الطرفين داخل «قسد».

وتوقعت ألا تنجح محاولات ومغريات واشنطن لأنقرة بتأمين آلاف المسلحين مما يسمى «الجيش الوطني» التابع لها شمال وشمال شرق البلاد، لمؤازرة عملياتها العسكرية، في حال القيام بها شرقا، لأنه ليس في مصلحة إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرافضة لوجود «قسد» تقوية عضدها في المنطقة لكونها منظمة إرهابية ومنبوذة من الدول الإقليمية الفاعلة، والتي تقاوم مد نفوذ الميليشيات إلى مناطق جديدة تزيد من نزعتها الانفصالية.

وإزاء الأخبار المسربة حول إرسال الاحتلال الأميركي أخيراً مجموعات من المسلحين جرى تدريبهم في قاعدة التنف إلى مناطق سيطرة «قسد» شرقي نهر الفرات، قالت المصادر: إن ذلك يكشف عجز الاحتلال عن تشكيل قوة فاعلة يمكنها التحرك من التنف إلى البوكمال أو من الضفة الشرقية للنهر إلى البوكمال في ضفة النهر الغربية.

وبينت بأن هؤلاء المسلحين لا يمكنهم التحرك بانفراد من دون إرادة «قسد»، التي لا تشكل حاضنة لهم ولا ترغب بالمجازفة بأي عمل عسكري خارج مناطق نفوذها حتى بالتعاون مع المحتل الأميركي.

مقتل مسلحين من «قسد» بانفجار في الرقة.. والاحتلال الأميركي نفذ عملية إنزال بريف دير الزور

الجيش يستهدف «النصرة».. ومقاتلات روسية تدمر له مستودع أسلحة وورشة «مسيّرات» غرب إدلب

حلب - خالد زنكلو
حماة - محمد احمد خبازي
دمشق - الوطن -وكالات

في وقت دمرت مقاتلات روسية ورشة لتصنيع الطائرات المسيرة ومستودع أسلحة تابعين لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وقضت على اثنين من متزعميه، كثف الجيش العربي السوري على الأرض من ضرباته على مواقع التنظيم الإرهابي رداً على تصعيد خروقاته في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، على حين قتل اثنان من مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد» وأصيب ثالث نتيجة انفجار عبوة ناسفة على طريق الرقة – خنيزات بريف الرقة.

وفي التفاصيل، قالت مصادر محلية في الريف المحاذي لإدلب من جهة الغرب إن المقاتلات الروسية تمكنت أمس، من تدمير ورشة لصنع الطائرات المسيّرة ومستودع أسلحة تابعين لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي مع قتل اثنين من متزعميه.

وذكرت المصادر لـ«الوطن» أن طائرتين حربيتين من سلاح الجو الروسي، قادمتين من مطار حميميم بريف اللاذقية، شنتا ٤ غارات على مزارع ومقار تابعة لتنظيم «النصرة»، الذي يشكل واجهته الحالية ما تسمى «هيئة تحرير الشام» ضمن غرفة العمليات التي تدعى «الفتح المبين»، وذلك على الطريق الذي يصل بلدتي عين شيب بخربة مرتين على بعد ١٠ كيلو مترات من مدينة إدلب لجهة الغرب.

ونقلت عن مصادر داخل التنظيم أن اثنين من متزعميه قتلا داخل إحدى الفيلات التي يقيمان فيها مع ٣ من حراسهما، إضافة إلى تدمير ورشة على بعد كيلو مترين جنوبي عين شيب يتخذ منها التنظيم مقراً لتصنيع الطائرات من دون طيار.

وأضافت المصادر: إن مستودع أسلحة دُمر بالكامل خلال غارات الطيران الحربي الروسي وسمع صدى تفجيره في مدينة إدلب، مشيرة إلى أن «النصرة» فرض طوقاً حول الأماكن المستهدفة وإلى أن سيارات الإسعاف نقلت قتلى وجرحى من التنظيم إلى «المشفى الوطني» بإدلب.

وفي الخامس والعشرين من حزيران الماضي، استهدف سلاح الجو الروسي مستودع أسلحة لـ«النصرة» الفرع السوري لتنظيم القاعدة، وقتل أحد متزعمي التنظيم داخل مزرعة غرب مدينة إدلب.

مقاتلات روسية تستهدف مقرات تابعة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد (عن الانترنت – أرشيف)

على الأرض، واصل الجيش العربي السوري رده على خروقات «النصرة» في «خفض التصعيد» وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة، دكت برمايات مدفعية مواقع الإرهابيين في السرمانية والقرقور وخربة الناقوس بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت الوحدات العسكرية العاملة بريف إدلب، بالمدفعية والصواريخ مواقع الإرهابيين ونقاط تمركزهم في البارة ومعربليت وكنصفرة وسفوهن وكفر عويد والمجدلية في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر أن الإرهابيين صعّدوا مؤخراً من اعتداءاتهم بقذائف صاروخية والقناصات، على نقاط عسكرية في قطاعي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي والشرقي من منطقة «خفض التصعيد»، فكان لا بد من الرد عليهم لردعهم عن التمادي في خرق اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد».

جاء ذلك فيما أعلن نائب رئيس مركز التنسيق الروسي في حميميم فاديم كوليت، أنه يجري إعداد نحو ٢٠٠ مسلح تابعين لتنظيم «الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، وذلك حسبما ذكرت وكالة «تاس» الروسية.

وقال كوليت في إحاطة: «في منطقة خفض التصعيد في إدلب، ووفقاً للمعلومات الاستخبارية، فإن قيادة تنظيم «جبهة النصرة» تقوم منذ ٢٨ تموز الماضي بإعداد ٢٠٠ مسلح تابع لتنظيم «الحزب الإسلامي التركستاني» في ميادين التدريب التابعة لها».

ووفقاً لكوليت، فإن التدريبات تجري وفق برنامج تدريب المدفعية والتخريب والهندسة والقناصة، كما يتم تدريب مشغلي الطائرات المسيرة، إضافة إلى أن هناك اهتماماً كبيراً بالتدريب على العمليات العسكرية ليلاً.

وتابع كوليت: «القيادتان الروسية والسورية تحتفظان بحق اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وتحييد التهديدات من جانب التنظيمات الإرهابية العاملة على أراضي منطقة خفض التصعيد في إدلب».

بدورها، ذكرت وكالة «هاوار» الكردية أن اشتباكات عنيفة اندلعت بين وحدات من الجيش العربي السوري ومجموعات من الفصائل الموالية للاحتلال التركي في ريف حلب الغربي، وامتدت إلى الريف الشمالي.

وفي البادية الشرقية، ساد الهدوء، حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، مختلف القطاعات في باديتي الرقة الغربية ودير الزور الشرقية، التي مشطها الجيش من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن»، أوضح أن الجيش يراقب الوضع في القطاعات ويرصد أي تحرك للدواعش للتعامل معه بالنيران المناسبة.

في الغضون، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن اثنين من مسلحي «قسد» قتلا وأصيب ثالث بجروح نتيجة انفجار عبوة ناسفة زرعها تنظيم داعش الإرهابي واستهدفت سيارة تابعة للميليشيات على طريق الرقة – خنيزات بريف الرقة، لتشهد المنطقة بعد ذلك حالة استنفار أمني كبير لميليشيات «قسد».

بموازاة ذلك، أفادت المصادر المعارضة بوصول وفد روسي إلى القاعدة الروسية في بلدة عين عيسى شمال الرقة، تزامناً مع تحليق للطيران المروحي الروسي في أجواء المنطقة.

ووفقاً للمصادر، فإن الوفد ناقش آخر المستجدات في المنطقة، واطلع على الأوضاع الأمنية والعسكرية ضمن مناطق شمال شرق سورية.

في سياق منفصل، اختطفت قوات الاحتلال الأميركي أحد المواطنين خلال عملية إنزال جوي نفذتها فجر أمس، بمشاركة ميليشيات «قسد» في بلدة الضمان بريف دير الزور الشمالي.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية أن طائرات الاحتلال الأميركي نفذت عملية إنزال جوي بمشاركة مسلحي «قسد» في بلدة الضمان بالريف الشمالي، رافقها إطلاق نار كثيف وعشوائي على منازل الأهالي وامتد ليطول بعض المزارع والطرق المحيطة بالقرية.

وبينت المصادر أن قوات الاحتلال ومسلحي «قسد» طوقوا البلدة، وداهموا عدداً من المنازل واختطفوا أحد المواطنين واقتادوه إلى قواعد الاحتلال القريبة من المنطقة، بينما انتشر عدد من مسلحي الميليشيا على امتداد الطريق الرئيسية للبلدة.